

تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية

د. عذراء عيواج

قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

ملخص

تقوم الجامعات في العصر الحديث بدور بالغ في حياة الأمم والشعوب، نظرا لما أنيط بها من أدوار تنموية متنوعة وشاملة تخرج عن الأطر التقليدية المرتبطة بالتعليم والتدريس فقط، حيث أصبحت رسالة الجامعة مرتبطة بكل نواحي الحياة، لغاية تحقيق الرفاهية والتنمية الشاملة للمجتمعات وهذا من خلال ما تكشفه من حقائق، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية. إن عرض تجارب الجامعات الغربية على اختلافها، يدل على أن للجامعات الدور الكبير في بناء أسس النهضة لمجتمعاتها. هذه النهضة التي لا يمكن تجسيدها في البلدان العربية، ما لم تكن الجامعة إحدى أهم الأدوات التنفيذية لتحقيق هذا المطلب الإنساني.

الكلمات المفتاحية: جامعة، تنمية، جامعات غربية، جامعات عربية.

*Les expériences des universités occidentales et arabes dans la réalisation du développement***Résumé**

A l'ère contemporaine, les universités jouent un rôle prépondérant dans la vie des nations et des peuples. Leur tâche devient doublement articulée. Il ne s'agit plus du cadre traditionnel relatif à l'acte d'enseigner, mais aussi du rôle du développement et de la croissance. L'université est au cœur de toutes les activités humaines et ce, à travers les données qu'elle offre, les vérités qu'elle met au jour et à ce qu'elle contribue en matière de solutions des problèmes actuels et futurs auxquelles elle contribue. A travers la présentation des expériences menées par différentes universités occidentales, nous tenterons de mettre en exergue la contribution, extrêmement importante, de l'université dans la croissance et l'essor des sociétés, cet essor que l'on ne peut voir dans les pays arabes que si l'université participe activement comme l'un des outils exécutifs de la société.

Mots-clés: Université, croissance, universités Occidentales, universités Arabes.

*The experiences of Western and Arab universities in achieving development***Abstract**

Universities in the contemporary era play an extremely important role in the life of nations and peoples having regard to the roles of different and global growth attributed to this institution that coming out of traditional frameworks only to teaching and learning. The university message becomes relating to all aspects of life in order to realize the ease and the overall development of societies through the truths that bring to light and that contribute to solutions of current and future problems. The presentation of the experiences of Western universities in their diversity, shows that universities have a great role in building the foundations for the development of its societies. This renaissance cannot be achieved in the Arab countries as the university is not one of the executive tools to achieve this human claim.

Key words: University, development, western universities, Arab universities.

مقدمة

تحتل الجامعة حيزا خاصا في المجتمع منذ زمن طويل، بوصفها مركزا للإشعاع المعرفي والفكري، والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والفلاسفة والعلماء ورواد الإصلاح والتطور، فهي الرهان الحاسم في الوقت الراهن؛ إذ يعول عليها المجتمع في تحقيق رفاهيته وتنميته الشاملة، وهذا من خلال ما تزخر به من إمكانيات، وما تتوفر عليه من موارد. كما أنها تؤثر في المجتمع وتتأثر به، وبما يحمله من آمال وتطلعات، بل أكثر من ذلك أضحت قراءة المجتمعات مرتبطة بها؛ لأنها ترجمة لواقع وحقيقة المجتمع، ومرآة تسمح لنا بمعرفة مستويات نموه وتقدمه. لقد أصبحت الجامعة قائدة لخطى التنمية والتطور بما تكشفه من حقائق، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية؛ ذلك أنها تسهم في نشر المعرفة وتوسيع آفاقها، وتسهم في مواجهة تحديات العصر المختلفة، فبحكم رسالتها وأهدافها وإذا ما نسقت مع الهيئات الأخرى فإن الجامعة قادرة على أن تقوم بدور فعال في تطوير المجتمع، فتخلق الإنسان العقلاني الذي يتفاعل مع الآخرين بطرق منطقية، ويمكنها كذلك أن تطبق النظريات العلمية وترجمها إلى أفعال بدلا من الاكتفاء بتلقيها للطلبة.

وإذا لم تحقق الجامعة هذه الأهداف فلا فائدة من وجودها في زمن التحديات العلمية والمعرفية والتكنولوجية، حيث أصبحت المؤسسات الجامعية مطالبة بتأكيد جوهرها كرسالة للتعليم والمعرفة، ولعب دورها القيادي في مسيرة الفكر والعقل المجتمعي، هذا ما نجده في جامعات البلدان الغربية اليوم على الأخص، وهذا ما هو مطلوب من جامعات الدول العربية، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال توقع نجاح جهودها التنموية بمعزل عن وجود نظام أكاديمي قادر على إشراك الجامعات في خطط التنمية كذلك الموجودة في الجامعات الأمريكية، واليابانية وحتى الأوروبية.

تأسيسا على ما سبق يتناول هذا المقال المحاور الآتية:

- المؤسسة الجامعية كشرط من شروط تحقيق التنمية.
- تحقيق التنمية من خلال الغايات التنموية للجامعة.
- ارتباط التنمية بوظائف الجامعة.
- عرض تجارب الجامعات الغربية في تحقيق التنمية.
- قراءة لواقع دور الجامعات العربية في تنمية المجتمعات العربية.
- إن تقديم هذه المحاور يسمح لنا بتحقيق الأهداف الآتية:
- الكشف على أن الجامعة هي الفاعلة الحقيقية، التي تقود إلى التنمية المؤهلة لتطور المجتمعات، من خلال مختلف الوظائف التي تضطلع بها.
- إظهار أهمية إشراك المؤسسة الجامعية في الخطط التنموية، وضرورة الاعتماد عليها في تجسيد هذا المطلب.
- عرض بعض تجارب الجامعات الغربية في تنمية مجتمعاتها (الجامعات الأمريكية، والبريطانية، والكندية، واليابانية... إلخ).
- تقديم قراءة لواقع الجامعات العربية في تحقيق التنمية، من خلال التركيز على التحديات والمعوقات.
- محاولة الخروج بتوصيات علمية وعملية من شأنها دفع إسهامات الجامعات العربية، لتحقيق التنمية في الوطن العربي.

1- تحديد المفاهيم: إن أهم المصطلحات التي هي بحاجة إلى ضبط ما يأتي:

أ- مفهوم الجامعة:

* لغة: كلمة "جامعة" UNIVERSITY مأخوذة من كلمة UNIVERSITAS، وتعني الاتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة، وقد استخدمت كلمة جامعة لتدل على التجمع العلمي لكل من الأساتذة والطلاب⁽¹⁾؛ حيث إنه في أواخر القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر أصبح هذا اللفظ يطلق على الاتحاد العلمي، أو النقابة التي تضم عددا من رجال العلم سواء كانوا أساتذة أو طلابا، وفي مرحلة لاحقة أصبحت الكلمة تعني اتحادا أو جمعية من الطلاب والمعلمين معا، ثم أطلقت فيما بعد لتعني المعهد العلمي الذي يستخدم أساتذة ويعلم طلابا⁽²⁾.

* اصطلاحا: حسب علماء التنظيم التربوي لا يوجد تعريف قائم بذاته، وعالمي لمفهوم الجامعة؛ ذلك أن كل مجتمع يؤسس جامعتَه بناءً على مشاكله الخاصة، وحاجاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تصبح الجامعة مؤسسة تكوين لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، ومن داخل جهازها فقط، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أسسه، والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجودا.

بناء على هذا الطرح يمكن تقديم عينة لبعض التعريفات المعبرة عن مقدار اهتمام الباحثين بهذا المصطلح.

- الجامعة هي "عبارة عن جهود منظمة ومنسقة بين الإمكانيات والقدرات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع المعني، من أجل تحقيق المستوى الأفضل لدخل الأفراد والمستوى المعيشي لهم، والحياة الاجتماعية في جميع جوانبها كالتعليم والصحة، والأسرة والشباب، وبالتالي تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية"⁽³⁾. ما يلاحظ على هذا التعريف ربطه التام لمفهوم الجامعة كآلية لتحقيق التنمية للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

- كما عرفها الدكتور بروس تروسكوت (Bross Troskoot) بأنها "هيئة أو جامعة هيأت نفسها للبحث عن المعرفة، ومن أجل المعرفة نفسها"⁽⁴⁾. هذا التعريف يعطي قيمة كبيرة للبحث العلمي والمعرفة كمبررات لوجود الجامعة.

- يعرفها المشرع الجزائري بـ "أنها مؤسسة علمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنظم في صورة كليات وأقسام ومعاهد، تضمن التكوين بمستوى التدرج وما بعد التدرج"⁽⁵⁾.

ب- مفهوم التنمية: عرف هذا المصطلح تداولاً كبيراً بين العلماء والباحثين على اختلاف تخصصاتهم، خاصة بعد أن أصبحت التنمية مطلباً جماهيرياً عند جميع شعوب العالم، سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

- تعرف التنمية بـ "أنها عملية ديناميكية، تتكون أساساً من سلسلة كبيرة من التغيرات الوظيفية والبنائية، التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة، بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة"⁽⁶⁾.

- كما تعرف بأنها "عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري، اجتماعي متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاته وإبداعه"⁽⁷⁾. وبهذا المفهوم تقوم التنمية أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط

واتخاذ القرار، ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات، وانتهاءً بالانتفاع من مردودية وثمار مشاريع التنمية وبرامجها. ويؤكد المفهوم الشامل للتنمية على أنها العملية المبنية على مجموعة من التحولات، التي تظال المجتمع في مختلف المجالات بالصورة التي توفر لأفراده حياة أفضل، وهي العملية التي تستوجب تجنيد كل مقومات المجتمع، وفي هذا الإطار تدخل الجامعة ضمن الأطراف المعنية بإيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي.

2- الجامعة شرط من شروط تحقيق التنمية: يمكن تحقيق تنمية عندما تكون الجامعة إحدى الأدوات التنفيذية المهمة لهذا الهدف، بل هي الأداة الأولى والبوابة الحقيقية التي تقود إلى التنمية المؤهلة لتطوير المجتمع، حيث

تنبؤ الجامعات منذ القدم مكان الصدارة في المجتمع، فهي مركز إشعاع لكل جديد ومنبع المعرفة ومنتجة القادة، خاصة أن التعليم فيها هو عملية لصناعة أجيال المستقبل، واستثمار هذا النوع من الصناعة هو الأفضل والأكثر فائدة، لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادات مستقبلية في كافة المجالات، لذا قيل في هذا الصدد "إذا أردت أن تبني لسنة فابن مصنعا، وإذا أردت أن تبني للحياة فابن جامعة"، وأعتقد أن هذه المقولة قد لخصت أهمية وجود الجامعة في أي مجتمع باحث عن التنمية والرفق، لأنها معقل الفكر ومركز الإبداع الذي لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

إن الجامعة مؤسسة اجتماعية تؤثر في الجو الاجتماعي المحيط بها وتتأثر به، ولها الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالطبع لا ينطبق على كل المسار التاريخي الذي مرت به الجامعة، لأنه في وقت ما ظلت الكثير من الجامعات في معظم بلدان العالم، وعلى مدى فترة طويلة من تاريخها منعزلة عن مجتمعاتها، عاكفة على نفسها، تجتهد في طلب المعرفة لذاتها، وتنشد منها المتعة دون المنفعة، والنظرية دون التطبيق، وحصرت بذلك أهميتها في مجال التدريس والبحث.

لقد تطورت أهمية الجامعة في العصر الحديث، ولم تعد تكمن في مجرد تخريج عدد من المهندسين أو المعلمين أو الأطباء، بل أصبحت قائمة لخطى التطور والتقدم بما تكشفه من حقائق، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية، فهي تسهم في مواجهة تحديات العصر. في ضوء ذلك "أصبح التعليم الجامعي، يحتل مكانة بارزة في معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ومع تلك المكانة ظهرت له مكانة أخرى في حياة الأفراد داخل المجتمع، فأصبح التعليم الجامعي هدفا للكثيرين ممن يطمحون إلى مكانات ومراكز اجتماعية عالية، لاعتقادهم أن التعليم الجامعي هو الطريق الموصل إلى الحياة الأفضل، والمراتب والأدوار الاجتماعية المرموقة"⁽⁸⁾.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تدل سرعة إنشاء الجامعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على أن الدولة الحديثة تربط ربطا وثيقا بين تقدمها، وبين إنماء المواهب العقلية إنماءً سريعا داخل حدودها، ولأن للجامعة الأثر الأكبر في التنمية فتعليمها ذو مواصفات خاصة تجعله عاملا أساسيا من عوامل التنمية. "حيث يتسنى لها ذلك عن طريق ناشطين أساسيين هما: رفع مستوى المعرفة، وتعليم الطلبة الذين بدورهم يخدمون الآخرين داخل الأمة وخارجها بفضل مهمتهم النوعية، وبذلك يمكن إشاعة القيم المدنية والديمقراطية اللازمة لتفعيل الأمة"⁽⁹⁾.

إن وجود الجامعة في البناء الاجتماعي للمجتمع جد مهم في سبيل تحقيق التنمية، سواء بالنسبة للمجتمعات المتقدمة حتى تحافظ على موقعها في مقدمة المجتمعات، أو بالنسبة للمجتمعات النامية للأسباب الآتية:

- إن الثروة البشرية في المجتمعات المتقدمة تمثل العنصر الرئيسي من عناصر الإنتاج، وبالتالي فبرامج التنمية فيها تعتمد في كثير من جوانبها على طريقة إعداد هذا العنصر واستخدامه.

- إن هناك حاجة ملحة بالنسبة للمجتمعات النامية لأن تحقق معدلات نمو عالية، حتى تلحق بركب التقدم والرفاهية، أو على الأقل حتى لا تتسع الفجوة القائمة بينها، وبين المجتمعات المتقدمة.

وفي ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم، والتي طالت كل جوانب الحياة ومست كافة المؤسسات الاجتماعية، تقع على عاتق الجامعة مسؤولية التصدي لتلك التطورات، وهذا من منطلق اعتبارها إحدى المؤسسات المهمة في المجتمع، والتي تمتلك الطاقات الفكرية القادرة على التفاعل مع هذه التحولات، سواء على المدى القريب أو البعيد من خلال دراسة الحاضر والاستشراف للمستقبل.

3- تحقيق التنمية من خلال الغايات التنموية للجامعة:

إن تحقيق التنمية لأي مجتمع مرهون بمدى التجسيد الميداني لعدة أهداف، تسطرها الجامعة في إطار المجتمع الذي تتواجد فيه، والذي يكون هو المرجعية الأولى والأخيرة لهذه الأهداف، ومن خلال هذا الطرح نجد اختلافا بين الجامعات في هذا الشأن، لكن على العموم الأهداف المسطرة لأي جامعة لا تخرج عن الأهداف الآتية:

- إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا.
- البحث عن المواهب وتدريبها وتوجيهها، للاستفادة منها إلى أقصى درجة.
- تطوير البحث العلمي، وتشجيع القيام به داخل الجامعة وخارجها.
- مواكبة الانفجار المعرفي وثورة المعلوماتية الحادثة في العالم، واستثمار معطياتها لصالح المواطن والمجتمع.
- زيادة مجال البحث العلمي، والقيام بمختلف البحوث في شتى القطاعات، قصد الوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته، وكذا حل ما يعترضه من مشكلات حلا مبنيا على أسس علمية.
- مواكبة التغيير الحادث، والإسهام في تكييف المجتمع له، بل ومحاولة استشرف مستقبله والإعداد له.
- "تدريب وإعادة تدريب أصحاب الكفاءات، لمواكبة الجديد و المستحدث في مجالات تخصصاتهم"⁽¹⁰⁾.
- إثراء المعلومات وفهم المعطيات الحضارية، مع محاولة الحفاظ على الثقافة الوطنية.
- سد حاجة المجتمع من الكوادر المتخصصة والكفاءات الوطنية المدربة، وإعدادهما لمختلف مجالات الحياة.
- "توفير البيئة الأكاديمية المناسبة، وتنمية المعرفة في مختلف الحقول، وتشجيع البحث العلمي ودعمه، من أجل خلق أواصر التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي، والمجتمع بكل فئاته وقطاعاته"⁽¹¹⁾.
- تنمية الإطارات القيادية للمجتمع في شتى المجالات، وتأهيلهم لقيادة حركة الفكر والتجديد.

وحتى تحقق الجامعة هذه الأهداف "فهي بحاجة إلى ترجمتها لا على الورق فقط، بل يجب أن تحول تلك الأهداف من شعارات براءة، لا قيمة لها إلى واقع ملموس، بوضعها موضع التطبيق، حتى تصبح القوة الموجهة لكل النشاطات، هذا إضافة إلى ضرورة استحداث نظام شامل للتقويم، يساعدها على التحقق باستمرار من مدى نجاحها في تحقيق رسالتها وبلوغ أهدافها"⁽¹²⁾.

4- ارتباط التنمية بوظائف الجامعة:

الجامعة بوتقة أصيلة همها مجارة تطور العالم، ولا يجوز أن تمر عجلة التطور والجامعة لا تحرك ساكنا، إذ من المفروض أن تدار هذه العجلة بدءاً من الجامعة، "وما أسند للجامعة من وظائف حيوية جعلها تخرج من إطارها التقليدي المنكمش على نفسه، إلى إطار آخر تجديدي، يدخلها في قلب المجتمع ويربطها بحاجاته وتطلعاته، وعلى هذا فقد توسعت خدمات الجامعة"⁽¹³⁾. ويكاد ينعقد إجماع بين المختصين في التعليم بوجه عام، والتعليم الجامعي بوجه خاص، بأن الوظائف التنموية الأساسية للجامعة في المجتمع المعاصر تتركز في:

- إعداد القوى البشرية المؤهلة لتحقيق التنمية.
- البحث العلمي.
- خدمة المجتمع.

أ- **تنمية وتطوير الموارد البشرية:** من مهام الجامعة تكوين العلماء، وتوليد الثروة العلمية للمجتمع وتنميتها واستغلالها، لذا ارتبط إعداد القوى البشرية بمتطلبات الشغل في جميع الميادين، وعلى امتداد العصور التي كانت فيها الجامعة قطبا لطالبي العلم والمعرفة - وهي لا تزال إلى اليوم- تم التركيز على هذا المطلب لارتباطه

بالحاجة الملحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واستجابة الجامعة لمتطلبات التنمية الاجتماعية من خلال إعداد القوى البشرية المؤهلة، لن يكتب لها النجاح ما لم تتوفر المقومات الآتية⁽¹⁴⁾:

- التوجيه والإرشاد المهني للطلاب وأولياء الأمور، لاختيار ما يناسبهم من تخصصات تتيح لهم الاستقرار النفسي.

- توفير الإمكانيات اللازمة لبلوغ المستوى المطلوب، حتى تستطيع الجامعة أن تتوسع التخصصات، وأن تطورها بصفة مستمرة بما يتماشى مع التطورات العلمية السريعة.

- إشراك قطاعات العمل في التخطيط وتنفيذ خطة التعليم.

- الربط بين خطط التعليم في مراحل وأنواعه المختلفة.

- تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى العملية.

إذن لا يمكن الحديث عن دور الجامعات في التنمية بمعزل عن دورها في إعداد الكفاءات العلمية، فكلاهما يكمل الآخر ولا يمكن نجاح أحدهما إلا بالآخر، فالعصر البشري لكي يشبع حاجات المجتمع بوسائل التنمية المختلفة، لا بد له من استخدام مناهج تعليمية متطورة، قادرة على خلق الكفاءات والمهارات اللازمة للتنمية، لذا من الضروري أن تهتم الدولة وجامعاتها بتخصيص جزء من الناتج المحلي، لتدريب الكفاءات على مواصلة التنمية.

والجدير بالذكر أن تكوين الطالب بهذه الصورة، يتطلب توافر مجموعة من السمات في مناهج الجامعة وطرائق تدريسها، وفي الأنشطة والتقنيات التعليمية وأساليب التقويم، كما يتطلب الأمر كذلك الحرص على مراجعة البرامج والمقررات في ضوء المتغيرات الحاصلة في المجتمع، حتى لا تتأخر الجامعة عن الركب الذي يجري من حولها، ويتسنى لها تخريج الإطارات المتخصصة، التي توافر تخصصاتها احتياجات ورغبات المجتمع، وفي هذا الشأن "هناك ملاحظة عامة تتطابق على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وهي أن مخرجات التعليم العالي في مختلف الفروع العلمية والتطبيقية، ما تزال قاصرة عن الاحتياجات الكمية للمجتمع، ولا حل لهذه لمشكلة إلا بالتخطيط المحكم لاستخدام الموارد البشرية لصالح التنمية، وتحديد حجم مخرجات التعليم العالي، التي يحتاج إليها المجتمع لخدمة عملية التنمية"⁽¹⁵⁾.

ب- البحث العلمي: تجسد وظيفة البحث العلمي إحدى أهم وظائف الجامعة، وذلك لما تقدمه نتائج الأبحاث العلمية من دعم لمسيرة التنمية، حيث يسمح بالكشف عن بعض المشاكل، ويؤدي إلى تطور الحقل العلمي والمعرفي، وتعزيز البنية الاقتصادية ودعم العمليات الإبداعية في مختلف المجالات.

لقد أجمع معظم الخبراء والمختصين أن ثروات الشعوب اليوم لا تقاس بما لديها من مواد خام فقط، بل تغيرت المفاهيم في هذا العصر، وأصبحت مرتبطة بما لديها من بحوث علمية وابتكارات وبراءات اختراع وملكيات فكرية، ففي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى تخريج الكوادر البشرية، التي سيوكل إليها أمر تنفيذ الخطط التنموية، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتجديد مجالات استخدامها.

لقد انتشرت هذه الأفكار في الجامعات الأمريكية والأوروبية، وكانت ضمن أولويات العمل الأكاديمي لتحقيق التنمية، حيث شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي تسارعا في الاكتشافات العلمية والابتكارات التقنية، التي تم تطبيقها في شتى المجالات، مشكلة بذلك المحرك الأساسي للتنمية. "كما أصبحت المعرفة العلمية القائمة على البحث والتطوير، مطلبا ضروريا ومكونا رئيسيا في الناتج المحلي في الدول الصناعية، ولم يعد هذا

الناتج يعتمد على المواد الخام والموارد الطبيعية، بل يعتمد وبشكل متزايد على المدخلات المعرفية، ولم تعد تكلفة المواد الخام في الكثير من الصناعات تساوي أكثر من 10% من تكلفة الإنتاج⁽¹⁶⁾. كما يعود تحسن مستوى معيشة أفراد هذه الدول بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتكنولوجي، وبنسبة 20 إلى 40% فقط إلى رأس المال، ومن خلال البحث العلمي تمكنت المنشآت في الدول المتقدمة بشكل عملي من حل مشاكل الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات، وترشيد التكاليف، وابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تحقق الاستخدام الرشيد للموارد، كما شهدت العقود الماضية نجاح تجارب دول صناعية جديدة، للحاق بركب الدول المتقدمة مثل: كوريا، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيا... إلخ.

إن الجامعة "مطلوبة بتزويد المجتمع بما يحتاج إليه، من خلال ما تتوصل إليه نتائج البحوث العلمية، التي يقوم بها في المرتبة الأساسية طلبة الدراسات ما بعد التدرج، والتي تكون قابلة للترجمة إلى إجراءات ملموسة بعيدا عن الغوغائية والطموحات الخيالية. فالجامعة مطالبة بإنجاز البحوث ذات القيمة العلمية والعملية بأسرع ما يمكن، بما يرجع بالفائدة على المجتمع بصفة عامة"⁽¹⁷⁾، حيث أدت البحوث مثلا إلى تطوير الزراعة وتنمية الصناعة والطب وحقول كثيرة أخرى، كما نجحت الصين في إطلاق واسترجاع سفينة الفضاء "شنتشو" بلا رواد، والفضل في ذلك يرجع إلى تبني الصين إستراتيجية أطلق عليها "النهوض بالعلوم والتعليم".

يمكن قياسها أهمية ومكانة البحث العلمي من خلال مدى إنفاق الدول من ميزانياتها على البحث العلمي، والنسب المخصصة له من الناتج الداخلي الخام، "فحسب البيانات الإحصائية المقدمة من طرف منظمة اليونسكو، والتي تتعلق بمجال العلوم والتكنولوجيا في الفترة الممتدة من 1995-2000 نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنفقت حوالي 200 مليار دولار أمريكي على البحث العلمي سنة 1998؛ أي بمعدل 700 دولار للبحوث العلمية والتكنولوجية لكل فرد في العام. وهذا هو أحد أسباب القوة والسيادة لأمريكا، فقد ثبت أن البحوث العلمية تدر عوائد اقتصادية هائلة خاصة مع النمو والتوسع في استخدام هذه البحوث، وحسب الإحصائيات في هذا المجال فكل مليون دولار تنفق على البحوث العلمية بأمريكا تحقق عائدا قدره 140 مليون دولار. وتأتي بعدها اليابان التي أنفقت 73 مليار دولار على البحوث سنة 1998، وكل مليون دولار ينفق حقق عائدا قدره 124 مليون دولار. أما في الاتحاد الأوروبي فعائد مليون دولار المنفق على البحوث قدر 98 مليون دولار"⁽¹⁸⁾.

أما في الدول العربية فإقامة جسور التواصل بين التخطيط التنموي من جهة، وبرامج البحث العلمي في الجامعات من جهة ثانية، يقتضي أن يشترك الجامعيون في التخطيط وأن توجه بحوثهم لخدمة هذه الخطط، ولعل ما طلبه المجتمع العربي من جامعاته هو مسألة المزاجية بين العلم بمعناه الأكاديمي، وبين التجربة في المختبر، "فإذا استطعنا توجيه البحث العلمي عبر مناهج التوجيه السليم وتوافرت له المقومات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة، كان الطريق أكثر أمنا لتحقيق ما تصبو إليه الجامعات من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي"⁽¹⁹⁾. خاصة وأن تقدم الأمم وتطورها، أصبح يقاس بما تمتلكه من طاقات وإضافات في مجال البحث العلمي، والدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي، تجدها دائما تحتل مكان الصدارة اقتصاديا، وثقافيا، وعسكريا... إلخ.

ج- خدمة المجتمع: إن اتصال الجامعة بالمجتمع وتقديم مجموعة من الأدوار والخدمات له، أصبح أمرا ضروريا تفرضه المتغيرات المعاصرة، خاصة وأن جامعة اليوم أصبحت في قلب المجتمع الإنساني. وتعرف الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها "ما يمكن أن تقوم به الجامعة من عمل ونشاط، يعكس توظيف المعرفة

والخبرة الفنية والعلمية والقدرات والإمكانات والخدمات التي تتوفر للجامعة في خدمة مجتمعها بشكل خاص والمجتمع العالمي بشكل عام⁽²⁰⁾. ويعرفها كل من شانون (Shanon) وشونفلد (Shonfeld) بـ "أنها نشاط ونظام تعليمي غير رسمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة، ووحداتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة"⁽²¹⁾.

تعد وظيفة خدمة المجتمع من الوظائف الرئيسية للجامعة، ترجع جذورها إلى الجامعات الإنجليزية التي تعد أولى الجامعات التي استحدثت تلك الوظيفة، ثم نقلتها عنها الجامعات الأمريكية وتبنتها، حتى أصبحت سمة مميزة للمجتمع الأمريكي، ففي هذا النموذج تزايد بشكل مطرد دور الجامعات في خدمة المجتمع، وتزايدت وتنوعت علاقات الجامعات بالمؤسسات الصناعية والاقتصادية. وكانت ولازلت هذه القضية محل اهتمام وتأكيد اليونسكو، حيث رفعت شعار "التجديد في العلم"، وقصدت به موافقة الخطط والبرامج لحاجات المجتمع المتطورة، كما اطلعت بدور فعال في تطوير برامج التعليم العام والعالي لربطها بحاجات التنمية في العديد من دول العالم وخاصة دول العالم النامية.

تستطيع الجامعة خدمة المجتمع والتأثير فيه إيجابيا من خلال تحقيق الأهداف الآتية: (22)

- أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو انتشارا.
 - أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع، والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وخبرات للتغلب على مشكلاته الاقتصادية، وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم.
 - أهداف اجتماعية: من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع، وتخفي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.
 - إن مجال خدمة المجتمع واسع وشامل، لا يمكن حصره في أعمال وأنشطة بعينها، وإنما هو بذلك متعدد ومتنوع بتعدد وتنوع الحياة نفسها وعلى اختلاف مكوناتها، ومن ثم يندرج تحت خدمة المجتمع كل ما يمكن أن تقدمه الجامعة من مشاركات وإسهامات. لذا ما سنذكره في هذا المقال، لا يعدو أن يكون عرضا لعينة من الخدمات، التي أصبحت معروفة في الكثير من الجامعات الرائدة في هذا الميدان، ليبقى الباب مفتوحا لطرح خدمات أخرى يمكن أن تتطوي تحت لواء هذا الجانب الديناميكي المتجدد، وهذا حسب التغيرات التي يمر بها المجتمع، إذ يمكن أن تجسد إحدى الجامعات كل هذه الخدمات، في حين تكتفي أخرى ببعض منها فقط، وفيما يأتي عرض لأهم هذه الخدمات: (23)
 - الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع.
 - البحث التطبيقي الذي يسعى إلى دراسة مشاكل المجتمع والعمل على حلها.
 - التدريب والتعليم المستمر الذي تقدمه الجامعة للكوادر الوظيفية.
 - نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع من خلال الندوات والمحاضرات وبرامج التعليم المستمر.
 - تقديم مختلف الخدمات الأسرية والصحية، والتي تشمل إعداد البرامج لمساعدة الأفراد على تبني مواقف إيجابية تجاه حياتهم الأسرية وحالتهم الصحية.
 - النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع.
 - تعليم الكبار، والتعليم بالمراسلة وعن بعد.
- ويمكن تفصيل بعض هذه الخدمات على النحو الآتي:

- **الاستشارات:** تجسد عبر نشاطات وخدمات، يقدمها أعضاء الهيئة التدريسية لمؤسسات المجتمع العمومية والخاصة أو حتى الأفراد، وهذا من خلال عدة فعاليات يمكن أن تقوم بها الجامعة مثل: دراسة المشاريع لتحديد الجدوى الاقتصادية لها، وتزويد الصناعات القائمة بالمعلومات الفنية والإدارية وآخر التطورات التكنولوجية في الصناعات المنافسة، وإجراء قياسات واختبارات نوعية للمنتجات، وتقديم خبرة الأساتذة ومرافق الجامعة قصد إعطاء النصائح المناسبة لحل مختلف المشاكل التقنية والفنية.

- **البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية:** تشكل البحوث التطبيقية بحثاً عملية تتمحور حول تطبيق واستثمار نتائج البحوث الأساسية، مستهدفة بذلك خدمة الإنسان وحل مشاكل المجتمع المحلي، ومثل هذه البحوث غالباً ما تنتج عنها ابتكارات وتحديثات، تسمح بتوطيد العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

- **الشراكة بين الجامعة وباقي مؤسسات المجتمع:** تسعى العديد من الجامعات إلى تقوية العلاقة بينها وبين المؤسسات الصناعية والتجارية في المجتمع، وهناك حاجة إلى إقامة مثل هذه الشراكة خاصة مع تعقد المعرفة، وتزايد حجم المنافسة، والتغير المستمر في كافة المجالات، حيث تسمح هذه الشراكة بأن يرى أعضاء هيئة التدريس ثمرات جهودهم تترجم إلى مكاسب اقتصادية. وثمة لها العديد من الفوائد منها تحقيق التمويل الذاتي للجامعة، وترجمة أفكار أعضائها إلى واقع إنتاجي ملموس، وتلبية احتياجات المؤسسات المستفيدة (الشريكة)، واحتضان الأفكار المبدعة والتميز للطلاب، وتوفير فرص عمل، وتسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة، ومنع هجرة الأدمغة، وضمان وجود كفاءات متميزة واستقطاب كفاءات جديدة لسوق العمل.

- **مراكز خدمة المجتمع:** هي مراكز تعمل على تقديم عدة خدمات لمختلف الفئات الاجتماعية، قصد التوعية والتثقيف في العديد من الجوانب المهمة لحياة الأفراد والمجتمعات؛ مثل القضايا الصحية، القضايا الأسرية، والبيئية، والثقافية، والاجتماعية...إلخ.

- **الأنشطة الثقافية:** الجامعة قادرة على النهوض بالمجتمع باعتبارها أعلى مؤسسة ثقافية فيه، وهذا من خلال تحديدها لاحتياجاته الثقافية والعلمية، والعمل على تلبيةها عبر قنوات عدة منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، والملتقيات، والأيام الدراسية...إلخ.

5- تجارب الجامعات الغربية في تحقيق التنمية:

إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة لم يكن سببه توفر الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية فحسب، بل كان أيضاً نتيجة الاعتماد على نتائج العلم في هذا المجال، وإشراك الجامعة في تحقيق أهداف مختلف المخططات التنموية. إذ كان على الجامعات الغربية إيجاد البدائل اللازمة لعملية التنمية، وكانت الجامعات البريطانية هي الرائدة في ذلك المجال في أواخر القرن الثامن عشر، من خلال تحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير المناهج بشكل يؤدي إلى تخريج الكوادر القادرة على تلبية احتياجات المجتمع البريطاني، لتعمم هذه التجربة في الجامعات الأمريكية واليابانية والألمانية في نهاية القرن التاسع عشر.

لقد ساهمت جامعات الدول المتقدمة في التقدم من خلال الارتكاز على المحاور الآتية:⁽²⁴⁾

- استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجال التدريس والبحث العلمي.
- فتح قنوات اتصال بين الجامعات الغربية ومراكز البحث العلمي مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لتبادل المعلومات والخبرات.

- زيادة المخصصات المالية للجامعات.

- تلبية احتياجات سوق العمل المتجددة بالكوادر البشرية.

ويمكن إثراء هذا العنصر بتقديم تجارب واقعية للعديد من الجامعات كانت هي قاطرة التنمية في عدة دول متقدمة، والتي من بينها الجامعات الأمريكية، والبريطانية، والصينية، واليابانية... إلخ.

أ- الجامعات الأمريكية: تؤدي الجامعات الأمريكية دورا واضحا في التنمية، تجسد في تجربة شراكة الجامعات الأمريكية مع المؤسسات الإنتاجية والمجتمع، من خلال تجربة حاضرات الأعمال الإبداعية، ويعتبر نموذج الحاضر التكنولوجي لجامعة أوستن الأمريكية من أشهر نماذج الجامعات الاستشارية في العالم، التي تهدف إلى تحقيق شراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي. "وتقوم كلية التربية بجامعة إلينوا (University of Illinois) بشيكاغو بعمل علاقات تعاونية بينها وبين المدارس المحيطة بها في المنطقة، من أجل تحسين جودة التعليم. كما تعد جامعة ماساشوتيس (University of Messchusetts) من الجامعات المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في محيط دائرة الشمال الشرقي للولاية، ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر تم إنشاء معهدين تعليميين في ولاية لويل (Lowell)، استجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت"⁽²⁵⁾. لتتوسع إلى أكثر من 30 مركزا مصممة بحيث تكون مرنة، وسريعة في استجابتها للحاجات الإقليمية، وهي تعمل على تنمية البيئة المحيطة في بعض المجالات مثل التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية وتتكامل فيها النظرية مع الممارسة، ومن هذه المراكز: مركز **The Polymer Biodegradable** وهو مركز يجمع بين الكيمياء وصناعة البلاستيك من جهة، والبيولوجيا من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك قامت العديد من الجامعات بإنشاء مراكز لربط مؤسسات ومعاهد التعليم العالي بالصناعة، حيث أنشأت جامعة نبراسكا (University of Nebraska) مركزا للبحث الصناعي والخدمات المعلوماتية، ومعهدا لعلوم الكمبيوتر يزود العديد من المشاريع المحلية والقومية بكثير من المعلومات الفنية.

وفي التنمية الزراعية قدمت جامعة ولاية ميشغان (University of Michigan) خدماتها للمزارعين بتشجيع من حكومة الولاية، وبدأت بتقديم مقررات خاصة بالزراعة، وقد تم إلحاق هذه المقررات بوحدة التعليم المستمر.

أما في مجال خدمة المجتمع وإدراكا للدور المهم الذي يجب أن تقوم به الجامعة في التقليل من الأزمات التي تواجه مجتمعاتها، أنشأت جامعة بنسلفانيا (University of Pannsylvania) مكتبا الدراسات الاستراتيجية الموجه نحو المجتمع لتقديم معرفة نظرية وتطبيقية. كما قادت جامعة وسكنسون (University of wiskinson) حركة خدمة المجتمع في أمريكا، إذ أصبح من مهام الجامعة الانتقال إلى بيوت الأفراد لتقديم ما يحتاجونه من معارف، ويوجد بجامعة واشنطن (University of Washington) مركز للخدمات الإنسانية يسمى **The Human Services Policy Center (THSPC)** الذي يهدف إلى تحسين حياة الأطفال والأسر، وجامعة كورنيل (University of Cornell) يوجد مركز للخدمة العامة، والذي تأسس سنة 1991، قصد تقديم الخدمات الضرورية للمجتمع.

ومن بين الجامعات الأمريكية التي كانت رائدة في التنمية، وساهمت بشكل كبير في تغيير واقع التكنولوجيا العالمية ككل جامعة ليند ستانفورد جونبور (stanford university)، وهي جامعة أمريكية افتتحت في أكتوبر 1891 شعارها هواء الحرية يهب، تقع في جنوب شرق سان فرانسيسكو. تعد من أفضل الجامعات في العالم

توازي شهرتها جامعات كامبردج، وهارفارد وإكسفورد، من أشهر خريجيها فينت سيرف (Vint Cerf) الذي يعرف بأب الأنترنت، ومؤسس شركة ياهو، ويوتيوب... إلخ⁽²⁶⁾.

تزايد يوما بعد يوم أهمية هذه الجامعة مع تسارع ثورة التكنولوجيا، حتى أطبقت شهرتها وقصص نجاحاتها الآفاق مع اتساع أهمية وادي السيلكون الذي ولد من رحم الجامعة، وأصبح واحة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت. تقع جامعة ستانفورد (stanford university) في قلب وادي السيلكون، وتساهم بشكل كبير في الدراسات التي تخدم قطاع الدراسات التقنية العالية التي أنتجت ما يعرف بعلوم المايكرو كمبيوتر ومايكرو كمبيوتر، وعدد لا يحصى من الاختراعات التطويرية لتكنولوجيا الكمبيوتر، تضم أحد أهم مختبرات تسريع الإلكترونيات لتطوير الطاقة النووية، وقد أدى ذلك إلى اتساع ما عرف لاحقا بوادي السيلكون Silicon valley، الذي أدى دورا أساسيا على مدى ثلاثين عاما في قيادة الثورة الرقمية التي اجتاحت الكرة الأرضية، والمساهم الأول في تعاضد قوة الاقتصاد الأمريكي، ويساهم في ثلث العائدات الاستثمارية في مجال المشاريع الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الثمار الكبرى لوادي السيلكون ونشاط الجامعة تأسيس محرك البحث غوغل، وشركة HP، وشركة ياهو، وشبكة لنكد إن، وشركة آبل Apple، وبلغ عدد البحوث التي تقوم بها الجامعة لحساب جهات خارجية أكثر من 5000 بحث.

هذا وقد ساهمت جامعة ستانفورد في إعداد الآلاف من الكفاءات العلمية من بينهم مؤسس محرك غوغل وهما سيرجي برين ولاري بيدج (Sergey Brin and Larry Page) كما درس في الجامعة مؤسس شركة ياهو وهما تيري يانغ ودافيد فيلو (Terry Yang and David Filo)، ومؤسس شركة باكارد وليام هيوليت ودافيد باكارد (William Hewlett and David Packard) إضافة إلى مؤسس شبكة لنكد إن ريد هوفمان (Reid Hoffman)⁽²⁷⁾.

ب- الجامعات البريطانية: نظام التعليم العالي ببريطانيا من أقدم النظم التعليمية في العالم المعاصر، حيث يرجع تاريخ أقدم جامعاته إلى القرن الثالث عشر، وهي جامعة أكسفورد (University of Oxford) وجامعة كامبردج (University of Cambridge) لذلك فقد أرسى هذا النظام الكثير من المبادئ في مجال التعليم العالي، كما شهد الكثير من التطور في المناهج والبرامج، والتأهيل والتخصص، والعلاقة مع المجتمع وخدمة البحث العلمي، وطرق التقييم وأدواته. ومن بين تجارب الجامعة البريطانية في التنمية، تجربة جامعة أندرسون (University of Anderson) عام 1795 التي كانت تقدم عدة محاضرات للحرثيين والميكانيكيين في مدينة جلاسكو، ونظرا لنجاح التجربة تطورت الفكرة فظهر أول معهد للعمال الميكانيكيين، وأنشئت بعد ذلك معاهد مماثلة بلغ عددها 300 معهد عام 1857، وبعد عشر سنوات قامت جامعة كامبردج (University of Cambridge) بتطبيق ذات التجربة.

إضافة إلى هذا ظهرت فكرة "الجامعات الصناعة عام 1998، وتمثل هذه الجامعات رؤية الحكومة البريطانية حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة من أجل تقديم المهارات، وتوفير التدريب اللازمين لكل عمل بجميع أنواعه ومجالاته"⁽²⁸⁾.

ج- الجامعات الكندية: نجد أشكالاً قوية للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من خلال إنشاء ما يسمى مراكز التميز، وهي مراكز موجودة داخل الجامعات، للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل كندا، لقد بدأت هذه المراكز بالظهور مع بداية سبعينيات القرن الماضي، عندما قامت مؤسسة العلوم

الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعات والصناعة، وهي ما أطلق عليه برامج الأبحاث المشتركة بين الجامعة والصناعة⁽²⁹⁾. وتعتبر جامعة أونتاريو (University of Ontario) من أكثر الجامعات التي تبنت هذه البرامج، حيث بلغ عدد المراكز بها 07 مراكز تسعى جميعها إلى تحضير البحث العلمي المتقدم، وتنمية قدرات الباحثين والتشجيع على نقل ونشر التكنولوجيا في مجال الصناعة.

د- الجامعات اليابانية: أبرز ما يميز تجربة التنمية اليابانية هو ذلك الارتباط الوثيق بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة، حيث ركزت هذه النهضة على الجامعات، وانطلقت من نظرية عملية ما زالت مستمرة منذ بداية النهضة اليابانية الأولى في القرن التاسع عشر، هذه النظرية التي ترى أن رأس المال البشري المزود بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة هو الوحيد القادر على إحداث التنمية المستدامة. لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبناء على ذلك تم إنشاء مراكز تدريبية بين الجامعات والمصانع اليابانية، ففي عام 1997 تم إنشاء لجنة تسمى **Working Groups** برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا مؤلفة من 15 عضوا يمثلون الجامعات والمؤسسات؛ مثل: شركة سوني **SONY**، وشركة **NTT** ومؤسسة هيتاشي **HITASHI** وجامعة هيتاشي للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من الجامعات. لقد كان من بين أهداف اللجنة وضع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصانع، لرفع درجة الابتكار عندهم، وأطلق على هذه البرامج اسم **Interships**، وضمن هذا البرنامج فإن الجامعة التي تمتد الدراسة فيها إلى خمس سنوات، يمضي الطالب فيها 03 سنوات يتلقى فيها الجوانب النظرية، ثم ينتقل إلى المصنع لمدة سنتين متواصلتين.

ولو نظرنا إلى التجارب اليابانية لوجدنا الصناعة اليابانية حتى وقت غير بعيد توصف بأنها مقلدة، ثم بدأت الصورة تتغير حين بدأت المنتجات اليابانية تتجه نحو التفوق النوعي، وأخذت تنافس الصناعات الأوروبية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وبعد أن أحرزت اليابان تطورا ساحقا في صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات، أصبحت تتجه إلى منافسة الولايات المتحدة في الصناعات البيولوجية وتطوير الكمبيوتر⁽³⁰⁾.

كما تقدم حوالي 500 كلية متوسطة (**Jnior Colleges**) برامج تستغرق عامين في ميدان يتصل بتنمية المجتمع؛ مثل: برامج التربية، والتصوير، والميكانيك، وبرامج الطبخ والتجميل، كما تقوم جامعة الهواء (**University of the Air**) بتقديم خدماتها للمجتمع من خلال برامجها المتمثلة في العلوم الاجتماعية والطبية والصناعية لمدة 18 ساعة .

هـ- الجامعات الصينية: خلال عام 1995 طرحت الحكومة الصينية استراتيجية "نهوض الدولة بالعلوم والتعليم، مما ساعد في دفع أعمال العلوم والتكنولوجيا الصينية، وتتضمن هذه الإستراتيجية التمسك بالتعليم باعتباره حلقة جوهرية والقوة الأولى المنتجة ووضع العلوم والتكنولوجيا والتعليم في المكانة الهامة لتحقيق التنمية.

لقد نجحت الصين في عملية التنمية بمواردها البشرية الهائلة، بالتركيز على برامج الإنتاج والمهارات التقنية، وعن طريق نشر التعليم الفني والتقني في كل قرى الصين، وبرمجته ونقل الخبرات والمهارات وإعداد القوى العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية، واستخدام برامج التدريب الوظيفي قصير الأمد، وبذلك استطاعت الصين القضاء على البطالة والتخلف باستخدام العلم والتكنولوجيا في مدة عشرين سنة (1989-2009).

كما تقوم كليات التربية في جمهورية الصين بالتعاون مع الاتحادات والجمعيات في المدن والريف بتقديم محاضرات في علم النفس، واللغات، والصحة العامة، وقد استطاعت تايوان عن طريق التعليم الجامعي أن تنهض من جديد، بل وتستوعب الأعداد الكبيرة من العقول المهاجرة بين 1950-1988، فخلال 11 سنة نجحت في جذب أكثر من 20 ألف منهم للعودة.

6- قراءة لعلاقة الجامعات العربية مع التنمية والتحديات التي تواجهها:

لقد خطت البلدان العربية خطوات كبيرة في التعليم الجامعي منذ منتصف القرن العشرين، وعلى الرغم من المكاسب المحققة على صعيد التوسع الكمي منذ ذلك الوقت، فإن الوضع العام للتعليم العالي لا زال متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى. "إذ تواجه الجامعات العربية عدة انتقادات، باعتبارها لا زالت دون مستوى غيرها في الدول المتقدمة، ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية العام 2003، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسوم "تحو إقامة مجتمع للمعرفة" على ضرورة انتباه المسؤولين الأكاديميين في الدول العربية إلى دور الجامعات في التنمية، وتحقيق اكتساب المعرفة باعتباره أحد النواقص فيها"⁽³¹⁾.

من المؤكد أن أغلب الجامعات العربية حديثة النشأة مقارنة بجامعات الدول المتقدمة، الأمر الذي انعكس على الإنتاجية العلمية والثقافية لهذه الجامعات، وهذا ناتج عن ضعف التخطيط لإنشائها، قبل تهيئة المستلزمات المادية والبشرية الضرورية، مما نتج عنه هشاشة هذه الجامعات، وافتقارها للمستلزمات الأساسية. ومن خلال بعض الإحصائيات الخاصة بتصنيف الجامعات العالمية حسب جودتها، فإن مختلف الجامعات العربية توجد في المراتب الأخيرة - باستثناء بعض الجامعات السعودية -، ومن أمثلة هذه التصنيفات تصنيف جامعة جياو جونغ شنغهاي Academic Ranking of World Universities (ARWU) وتصنيف ويبومتر كس الإسباني Webometrics CSIC، وتصنيف كيو أس The QS البريطاني Times Higher Education Symonds Quacquareli الذي "جاءت فيه مراتب الجامعات العربية خلال سنة 2015 كالتالي: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الرتبة 225 عالميا، الجامعة الأمريكية في بيروت، جامعة الملك سعود في المرتبة 249، جامعة الملك عبد العزيز في الترتيب 334، الجامعة الأمريكية في القاهرة في الترتيب 360، جامعة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 385، ولم تضمن الجامعات الجزائرية في هذا التصنيف أي مكانة ضمن 700 جامعة عبر العالم"⁽³²⁾.

فبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الجامعات العربية، للخروج من دائرة التخلف، وذلك باتباعها لخطط تنظيمية تهدف لتحسين مردودها ومخرجاتها، تبعا للتطورات الوطنية والدولية الحاصلة، لكن اضطلاعها للأسف بدور التنمية جد محتشم، على الرغم من جسامه التحديات التي تواجه المنطقة العربية، والتي من بينها الأمن الغذائي الذي هو أول ما يجب توفيره من ضروريات الحياة للسكان البالغ عددهم أكثر من 385 مليون نسمة، حيث إنه من الصعب توفير الغذاء مع وجود عجز مائي يقدر بـ 2000 مليار متر مكعب سنة 2020.

كما أن إسهام الجامعات العربية في تطوير القطاعات الهامة محدود كما ونوعا، ويمكن القول إن الخبرة في الصناعات الاستخراجية لم تتوطن بعد في المنطقة العربية، ولو نظرنا إلى مجال الصناعة التحويلية في مجمل النشاط في المنطقة العربية، فإن نصيبها لم يزد عن 10% من جملة الناتج القومي، وهذا دليل على ضعف مساهمة الجامعات في تطوير هذا القطاع الهام. وإذا كانت كليات الزراعة تؤدي دورها في الجامعات المتقدمة، فإن دور كليات الزراعة العربية مقتصر على تدريس مناهج مقتبسة من مناهج كليات الزراعة الغربية لا تتلاءم مع

الواقع البيئي العربي بزيادة الكم على حساب النوع وزيادة أعباء هيئة التدريس بعملية التعليم، مما انعكس على ضعف أو قلة الاهتمام بالبحث العلمي، الذي لا تزيد نسبته عن 05% من مجمل نشاطات الجامعة، في حين تبلغ النسبة 33% من نشاط الجامعات في الدول المتقدمة.

وفيما يخص مراكز البحث العلمي هناك إقرار عام بضعف البنى التحتية، وقلة فرص البحث العلمي، إذ لا يمتلك الوطن العربي سوى 136 بحثا لكل مليون مواطن، وهو ما يمثل عشر ما لدى إسرائيل، بينما تمتلك روسيا حوالي 33 ضعفا، والولايات المتحدة 44 ضعفا. "كما تشير الإحصائيات إلى أن الدول العربية مجتمعة خصصت ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3% من الناتج القومي الإجمالي، في حين بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل 4.7%، وعلى عكس الدول المتقدمة يعد القطاع الحكومي هو الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي في الدول العربية؛ حيث يبلغ 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 03% للقطاع الخاص، و 08% من مصادر مختلفة، بالمقابل تفوق حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي 70% في اليابان و 52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية"⁽³³⁾. أما نسبة الباحثين العرب فبلغت نسبة 318 باحثا لكل مليون نسمة مقارنة مع 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة"، مما يدل على ضعف الدول العربية في مجال البحث العلمي، الذي يعتبر بداية الطريق للنهوض العلمي.

"وفي الجزائر على سبيل المثال نجد أن عدد الباحثين والتقنيين قليل جدا، حيث بلغ 170 باحثا لكل مليون نسمة و 34 تقنيا فقط، وظل عدد المجالات العلمية والتقنية قليلا كذلك (607) مقارنة بعدد الجامعات والمراكز البحثية الموجودة في الجزائر، كما نلاحظ أن نسبة البحث العلمي والتطوير تشهد تهميشا كبيرا، حيث بلغت 0.07% من الناتج المحلي"⁽³⁴⁾. هذا إضافة إلى التقصير الكبير في قيام الجامعات العربية بوظيفة خدمة المجتمع العربي، الذي يقترن واقعه بالعديد من المشاكل التي تحد من تطوره؛ مثل: نقص المياه الصالحة للشرب، والمشاكل البيئية، وتحديات في المجال الصحي... إلخ. كما "يبقى للجامعات العربية دور كبير ومهم في تحصين المجتمع ثقافيا ومعنويا وأخلاقيا في وجه ما تتعرض له الأمة من هجمة إعلامية وثقافية، تسعى للنيل من قيم وأخلاقيات مجتمعنا، فالعالم اليوم يعيش حربا خفية يسعى فيها الأقوياء، لاختراق الهويات الثقافية للشعوب الأخرى الأضعف منها إعلاميا وتكنولوجيا، والجامعات هي الدرع الذي يتحصن به المجتمع لحفظ هويته وثقافته، دون أن يؤدي ذلك إلى الانغلاق عن النفس أو التفرغ على الذات، فإذا كانت الجامعة هي التي تحتضن في أروقتها الخيرة من شبابنا والنخبة من علمائنا ومفكرينا ومتقفيينا، فمن أولى بها بالحفاظ على قيمنا وتطوير شخصيتنا الثقافية والإنسانية"⁽³⁵⁾.

ورغم هذا التقصير فإن بعض الجامعات العربية، تحاول أن تكون لها إسهامات في خدمة مجتمعاتها نذكر منها:

- **تجربة جامعة المنيا بمصر:** تعمل إدارة جامعة المنيا جاهدة لخدمة قضايا المجتمع، ورفع المستوى المعرفي للأفراد من خلال تقديم الخدمات الآتية:

***محو الأمية:** اختارت الهيئة الوزارية للتنمية الاجتماعية بمصر جامعة المنيا، حتى تشرف على برنامج محو الأمية لثلاثين (30) قرية بمحافظة المنيا، حيث عملت الجامعة على تكليف الطلبة للقيام بهذا العمل بشكل اختياري عن طريق تكليفهم بتدريس 05 أفراد لكل طالب، على أن تمنح له الجامعة درجات إضافية مقابل هذا العمل.

- * القوافل الطبية الثقافية البيئية: تنظم جامعة المنيا بالتعاون مع مركز خدمة المجتمع عددا من القوافل العلاجية والثقافية والبيئية، لعدد من القرى الأكثر احتياجا لها.
- * مشروع تعميق فكر العمل الحر: يهدف هذا المشروع والذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية مع الجامعات المصرية ومن بينها جامعة المنيا إلى:
 - تعميق فكر العمل الحر وتأهيل رواد الأعمال الصغيرة من الشباب.
 - تعظيم الفرص المتاحة أمام الشباب من خريجي الجامعات، لممارسة العمل الحر والخاص في مجال تملك وإدارة وتشغيل المشاريع المصغرة.
- تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في إقامة الملتقيات الصيفية للموهوبين: انطلقت هذه التجربة سنة 2001 بإشراف هيئة من الأساتذة والباحثين، تستهدف الملتقيات الصيفية للموهوبين طلبة التعليم الثانوي من الموهوبين لأقسام العلوم الطبيعية، قصد إتاحة الفرصة للطلبة للتعرف على قدراتهم وتطويرها وتنمية مواهبهم، من خلال تزويدهم بمعارف وخبرات علمية، ثم اختبار قدرتهم على إنشاء مشاريع مختلفة، بتوظيف المعارف والمهارات المكتسبة في هذه الملتقيات.
- تجربة الجامعات الجزائرية: في إطار محاولات تجسيد الدور التنموي للجامعة الجزائرية استحدثت الكثير من الجامعات دار المقاولاتية (Maison de l'entrepreneuriat) كآلية لربط الجامعة بالمحيط خاصة الاقتصادي منه. يهدف هذا الجهاز إلى غرس روح المقاولاتية لدى الشباب، سيما حاملي الشهادات الجامعية لإنشاء مؤسسات مصغرة. في هذا يرى الكثير من الخبراء أن هذه الخطوة ستكون بمثابة انطلاقة فعلية ميدانية لتجسيد الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة، من خلال المرافقة وتقديم الاستشارة من طرف المختصين ضمن عمل استباقي يرمي لتهيئة الطلبة لإنشاء مشاريع استثمارية ناجحة، حيث يكمن دور دار المقاولاتية في تقديم الاستشارة الضرورية المناسبة إلى جانب المرافقة القبلية والبعديّة للمشاريع.
- التحديات التي تواجه الجامعات العربية لتحقيق التنمية: تترك كل القطاعات أن الجامعة هي الأجدر بترويج الأفكار، ولكن بالرغم من كل هذه المدركات بشأن الجامعة ودورها في تفعيل التنمية، فإن إسهام الجامعات العربية في التنمية كان ولا يزال ضئيلا، وهذا راجع إلى جملة من التحديات والعراقيل التي تواجهها والتي من بينها:
 - لا تزال العديد من الجامعات العربية أسيرة لتدريس بعض التخصصات التقليدية، مما أدى إلى إغراق سوق العمل بقوى بشرية عاطلة عن العمل، في الوقت الذي يبقى بحاجة كبيرة لخريجين في اختصاصات أخرى مثل الطب، وتكنولوجيا المعلومات... الخ.
 - عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي.
 - عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية، وما تواجهه من مشاكل ومعوقات.
 - ضعف العمل التطوعي وضعف العلاقة بين الهيئة التدريسية بالجامعة والمؤسسات المحلية.
 - عدم التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية؛ إذ هناك تحد بين التوسع الكمي للتعليم الجامعي من ناحية ونوعية وجوده محتوى هذا التعليم من ناحية أخرى.
 - تستعين مختلف المؤسسات الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي بالخبرات الأجنبية بدلا من الخبرات الجامعية الوطنية.
 - قلة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس عند مساهمتهم في أنشطة وتنمية المجتمع.

- "نقص التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج وغياب التعاون بين الجامعات العربية"⁽³⁶⁾.
- الافتقار إلى التنسيق بين الجامعات العربية ومراكز الأبحاث المختلفة.
- قلة الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين في عدة مجالات تنموية، مما يؤدي إلى هجرة الأدمغة.
- جمود استراتيجيات التعليم العالي العربي سواء في الهياكل والبنى التنظيمية، أو في محتوى البرامج والمناهج، أو في الطرق والإجراءات المعتمدة.
- الفشل في تطويع التكنولوجيا المستوردة لتلائم الحاجات المحلية، وعدم بذل أية جهود لمعالجة هذا الوضع.
- ضعف العلاقات بين الجامعات العربية والقطاعات الإنتاجية.

التوصيات:

- بناء على ما تقدم فالجامعات العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتجسيد الميداني لرؤيتها وأهدافها، من أجل خدمة أوطانها ومجتمعاتها، وفي ذلك دعا الدكتور الباز إلى "ضرورة التركيز على إصلاح وتطوير المنظومة التعليمية الجامعية في كافة أقطار الوطن العربي، كون تلك المنظومة المحرك الرئيسي لعمليات التنمية، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، وعلى حكومات العالم العربي خلق الكوادر العلمية القادرة على قيادة المسيرة التي تشهد انطلاقة هائلة في عدة الدول مثل كوريا الجنوبية، والهند، وتركيا، التي بدأت في مسيرة النهوض مع الدول العربية في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي"⁽³⁷⁾. وحتى تسهم الجامعات في التنمية وخدمة المجتمع، لابد من إبراز بعض التوصيات- التي وضعها الخبراء والمختصون- والتي من بينها:
- العمل على تجاوز كافة العقبات التي تشكل عائقاً أمام تحقيق مبادئ التنمية في الجامعات العربية.
- ضرورة إشراك الجامعة في وضع خطة تفصيلية شاملة للتنمية، التي يحتاجها المجتمع بصفة عامة، والبيئة المحلية بصفة خاصة.
- قيادة الجامعة من خلال الأهداف، بدلاً من قيادتها من خلال القوانين واللوائح.
- الاهتمام الفعلي والجاد بأبحاث الدراسات العليا، وربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية.
- ضرورة اكتساب النوعية في التكوين من خلال الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، والتفاعل مع مختلف الشركاء، من خلال مواءمة التخصصات مع المنحى العام للمخططات التنموية التي تعرفها البلاد من جهة، وتلبية حاجيات المتعاملين الاقتصاديين من اليد العاملة المؤهلة من جهة أخرى.
- يجب على الجامعات تعليم الطلاب أنماط التفكير والإبداع، كي يكونوا صالحين لجميع أبعاد التنمية.
- ضرورة تبني أنظمة إدارة الجودة الشاملة، التي تهدف إلى التحسين المستمر في الأداء من خلال التوسع في برامج التدريب والتأهيل للكوادر الإدارية والهيئة التدريسية.
- رسم سياسة موحدة للعلوم والتكنولوجيا، وزيادة نسبة مخصصات البحوث في الميزانيات التعليمية، وميزانيات الشركات والمؤسسات الصناعية.
- إعطاء الأولوية في إعداد البرامج التعليمية للمستوى النوعي ومواكبة احتياجات سوق العمل، وتوفير بيئة تعليمية ثقافية تخدم احتياجات الطلاب العلمية والثقافية مع تنمية مهاراتهم وقدراتهم الذاتية، وربطهم بما يدور في فلك بيئتهم المحلية وخارجها.
- توفير بيئة بحثية متميزة ومرتبطة قدر الإمكان باحتياجات المؤسسات الإنتاجية، والعمل على خدمة المجتمع وفق أسس تعاقدية بين الجامعة والأطراف المستفيدة.

- توفير برامج دراسات عليا متنوعة للإسهام في إثراء المعرفة وتأهيل الكفاءة العلمية والمهنية المتخصصة، لمسايرة التقدم السريع للعلوم التقنية وللمساهمة في معالجة قضايا المجتمع.
- السعي إلى التواصل مع المجتمع وتلبية احتياجاته، لتحقيق تنمية متوازنة تأخذ في الاعتبار خطط الدولة التنموية.
- إخضاع البرامج الدراسية والمناهج للتقويم الدوري وفقا للمعايير القياسية.
- تأسيس مجالس للتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات الأكاديمية، تضم هذه المجالس في عضويتها أعضاء أكاديميين وممثلين اقتصاديين.
- وضع برامج إعلامية اتصالية هادفة لبلوغ الفهم العام لدور الجامعة وتأثيرها في التنمية.
- إنشاء هيئة مشتركة للتعاون والتنسيق بين الجامعات العربية، وتكثيف الجهود بين مختلف الباحثين، قصد النهوض بالتعليم وتحقيق التنمية من خلال الجامعة التي أصبحت اليوم في قلب المجتمع الإنساني.

الهوامش:

- 01- علي الراشد: الجامعة والتدريس الجامعي، ط1، دار الشروق، دار ومكتبة الهلال، جدة، بيروت، 2007، ص 13.
- 02- شطيبي حنان: الحركة العمالية النقابية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 116.
- 03- محمد محمد عبد الهادي: دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى جامعة القاهرة، 2011، ص 14.
- 04- محمود عبد العليم محمد : دور التعليم الجامعي في دعم الانتماء، على الموقع www.swmso.net، تاريخ التصفح: 2012/07/26 الساعة: 14:54.
- 05- Journal officiel de République Algérienne, N° 51, du: 24/08/2003.
- 06- محمود محمد عبد الله كسناوي: توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية)، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة (محرم 1422هـ/أبريل 2001م)، على الموقع <https://uqu.edu.sa>، تاريخ التصفح 2016/03/21، الساعة: 19:46.
- 07- شملال نجاة: واقع التعليم الجامعي وأثره على التنمية الشاملة حالة الجزائر، ورقة بحثية لفعاليات الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة يحي فارس، المدينة، 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 03.
- 08- محمد سليمان خالد جرادات: التعليم الجامعي في الأردن وعلاقته بالحراك الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، رسالة مكملة لدرجة الماجستير في أصول التربية، إشراف الدكتور سليمان عبيدات، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994، ص 10.
- 09- أدريان ج. كيزار وآخرون: التعليم العالي لخدمة الصالح العام، ترجمة: إبراهيم يحي الشهابي، ط ، مكتبة العبيكان، 2010، ص 52.
- 10- قراش عفاف: دور الجامعة في تشكيل الخطط التنموية للمشاريع، ورقة بحثية لفعاليات الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة يحي فارس، المدينة، 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 06.
- 11- ذياب البدنية وآخرون: عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن، المجلس الأعلى للشباب، مركز إعداد القيادات الشبابية، 2009، ص 60.
- 12- شحادة نعمان: التعليم والتقويم الكاديمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 24.

- 13- قاسم حبيب جابر: الجامعة والتنمية - خدمات متبادلة، مجلة الفكر العربي، العدد 98، طرابلس، 1999، ص 135.
- 14- عبد العزيز الغريب صقر: الجامعة والسلطة- دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 60.
- 15- Djamel Eddine Laouisse: Université, Editions Homa, Alger, 2003, p 76.
- 16- حسين بن عبد الرحمان العذل: سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية والصناعية، الرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، ص 257، على الموقع: www.minshawi.com تاريخ التصفح 2015/11/04، الساعة 20:43.
- 17- زين الدين مصمودي: إستراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية العربية في ظل العولمة (حالة البحث العلمي)، مجلة دفاتر المخبر، العدد 02، جامعة محمد خيضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، 2006، ص 86-87.
- 18- عطاري إبراهيم: البحث العلمي والتطور الاقتصادي في البلدان العربية: واقع وتحديات، ورقة بحثية لفعاليات الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 09.
- 19- محمد سعيد الغامدي: الجامعات ودورها البحثي في خدمة المجتمع (الجامعات العربية تحديات وطموح)، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008، ص 240.
- 20- طارق عبد الرؤوف عامر: الجامعة وخدمة المجتمع، توجهات عالمية معاصرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 58.
- 21- Tareq Amer: Imagine A Proposal to Develop the University's Role Community Service; The Height Of Recent Global Trends, 2007, p 04.
- 22- علي فلاق: دور الجامعة في عملية التنمية وخدمة المجتمع، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 04.
- 23- Alfonso Borrero Cabal: L'Université Aujourd'hui, Centre De Recherches Pour le Développement International, Ottawa, Editions UNESCO, Paris, p 23.
- 24- فوزي سعيد أحمد الجديبة: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية، 2009، ص 04، على الموقع: www.site.iugaza.edu.ps تاريخ التصفح 2015/09/24، الساعة 22:19.
- 25- طارق عبد الرؤوف عامر: مرجع سابق، ص 146.
- 26- <https://ar.wikipedia.org>, 20/03/2016, H: 16:54.
- 27- أبركان ياسين: أهمية الجامعة كآلية لتحقيق التنمية-مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 07-08 (بتصرف).
- 28- نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري، لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة مسيلة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، إشراف أ/د يوسف بركان، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الموسم الجامعي 2012-2013، ص 64.
- 29- المرجع السابق، ص 62.
- 30- فوزي سعيد أحمد الجديبة: مرجع سابق، ص 11-12.
- 31- دلال بنت منزل النصير: تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية والمحلية في تطبيق الجودة سعياً نحو التميز، أوراق عمل المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية "نحو أداء متميز في القطاع الحكومي"، الرياض، 4 نوفمبر 2009، ص 15، على الموقع: www.drikeesh.net تاريخ التصفح 2015/06/04، الساعة 21:16.
- 32- www.almrsal.com, 22/03/2016, H: 18:36.
- 33- إبراهيم عطاري: مرجع سابق، ص 09.
- 34- بن عمومة همامة: دور برامج البحث العلمي في تحقيق التنمية (حالة الجزائر)، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 09.

- 35- سعداوي موسى: الجامعة والتنمية المحلية وعلاقتها بالمحيط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 09.
- 36- عاقل فصيحة بنت العربي، بايشي أمال: ضمان جودة التعليم العالي وبعض التجارب الناجحة (نحو اقتراب - سوسيو اقتصادي)، ص 12 على الموقع: www.dr.saud-a.com، تاريخ التصفح 2015/10/12، الساعة 19:48.
- 37- شعباني مالك: الجامعة والتنمية تأثير أم تأثير...؟ على الموقع: fl.univ-biskra.dz، تاريخ التصفح 2016/03/15 على الساعة 17:28.